الصراع بين داود باشا ويوسف كرم ١٨٦١ -١٨٦٧م

أ.م.د عبد السلام محمد مهدي
وزارة التربية
Dr_salam.musira@yahoo.com

المستخلص:

اصبح جبل لبنان يعيش في ظل نظام المتصرفية ، حالة من الاستقرار النسبي، لم يشهد الجبل نظيرا له طيلة المدة العثمانية، واصبح لأول مرة يدار من السلطات العثمانية غير المحلية، وبعد أن عاش قرونا تحت أمرائه الإقطاعيين الذين كانت لهم في ذلك الوقت السيطرة على المقدرات الأساسية في المنطقة، اذ اصبح جبل لبنان في ظل هذا النظام يعيش تحت سلطة حاكم عثماني رفيع المستوى، ذو مقدرة وكفاءة ، وبضمانة الدول الكبرى آنذاك (بريطانيا، وفرنسا، روسيا، النمسا، بروسيا، إيطاليا).

كان يوسف كرم قد تولى عام ١٨٦٠ ، منصب قائمقام المسيحيين ، واصبح يتطلع الى منصب حاكم ، غير أن فرنسا كانت تشعر أن تعيينه في ذلك المنصب ، ان يحقق مصالحها ، خاصة أن موقفه اصبح معقداً ، منذ أن بدأت القلاقل في كسروان على يد مؤيدي طانيوس شاهين ، الذي اتحد مع الامير مجيد شهاب الطامع في الحلول محل يوسف كرم ، في منصب قائمقام المسيحيين ، فاستخدام القائمقام القوة ضد رجال شاهين ، مما وضعه في موقف المناوئ لفرنسا ، التي كانت تميل الى احياء الامارة الشهابية . فاستقال يوسف كرم ، ثم اتفق على تعيين داود باشا ، مرشح الدولة العثمانية متصرفاً على لبنان ، وبدأت بذلك ، مرحلة تاريخية جديدة كانت القوى المتحكمة في توجيهها ، تتمثل في محاولات الباب العالي التخلص من نظام المتصرفية ، وموقف متصرفي لبنان من القناصل الاوربيين ، وفضلا عن ذلك ، واجه تطبيق نظام المتصرفية مشاكل عدة أثارها يوسف كرم ،والكنيسة المارونية ، في اطار العصبيات المذهبية.

الكلمات المفتاحية:(الصراع ، داود باشا، يوسف كرم).

Conflict between Daoud Pasha and Youssef Karam 1861-1867

Prof. Dr. Abdul Salam Muhammad Mahdi
Ministry of Education

Abstract:

Mount Lebanon became living under the mutasarrifah system, a state of relative stability. The mountain did not witness a counterpart during the Ottoman period, and for the first time it became administered by the non-local Ottoman authorities, and after centuries lived under its feudal lords who at that time had control over the basic capabilities. In the region, as Mount Lebanon became under this system, living under the authority of a high-ranking Ottoman ruler, capable and efficient, and with the guarantee of the major powers at the time (Britain, France, Russia, Austria, Prussia, Italy.(

Youssef Karam assumed the position of the Christian mayor in 1860, and he was looking forward to a position of governor, but France felt that his appointment in that position would achieve its interests, especially since his position became complicated, since the unrest began in Kesrouan at the hands of the supporters of Tanios Shaheen , Who united with Prince Majid Shehab, aspiring to replace Youssef Karam, in the position of the Christian District Commissioner, so the Qaimaqam used force against Shaheen's men, which put him in a position against France, which was tending to revive the Shehab emirate. Yusef Karam resigned, and then it was agreed to appoint Daoud Pasha, the candidate of the Ottoman Empire to be responsible for Lebanon, and began with that, a new historical stage that the controlling forces directed, represented in the attempts of the Sublime Porte to get rid of the Mutasarrifiyyah system, and the position of Lebanon's administrators towards European consuls, in addition to that. The application of the mutasarrifah system faced several problems raised by Youssef Karam and the Maronite Church, in the context of sectarian fanaticism.

Key words: (conflict, David Pasha, Youssef Karam).

المقدمة:

تعد فترة حكم المتصرف داود باشا من الفترات الهامة في تاريخ لبنان في عهد المتصرفية فضلا عن كونه يمثل الباب العالي أولا، وموافقة الدول الكبرى ثانيا، فانه بمثابة الأداة التنفيذية للبروتوكولات السياسية التي كانت الدولة العثمانية بالدرجة الأساس تسعى إلى تحقيقها(١) .

اصبح جبل لبنان يعيش في ظل هذا النظام، حالة من الاستقرار النسبي، لم يشهد الجبل نظيرا له طيلة المدة العثمانية، واصبح لأول مرة يدار من السلطات العثمانية غير المحلية وبعد أن عاش قرونا تحت أمرائه الإقطاعيين الذين كانت لهم في ذلك الوقت السيطرة على المقدرات الأساسية في المنطقة ، إذ اصبح جبل لبنان في ظل هذا النظام يعيش تحت سلطة حاكم عثماني رفيع المستوى ذو مقدرة وكفاءة ، وبضمانة الدول الكبرى آنذاك (بريطانيا، وفرنسا، روسيا، النمسا، بروسيا، إيطاليا) ،اصبح جبل لبنان يعيش وضعا خاصا، لا يشبه أي نظام موجود في بقية الولايات العثمانية، خاصة فيما يتعلق بدور الدول الكبرى في صياغة النظام الأساسي ودورها في اختيار الحاكم، وقد حصل لبنان من جراء ذلك على نوع من الإدارة المحلية الخاصة به(٢).

كانت الظروف التي تولى فيها داود باشا متصرفية جبل لبنان خطيرة ومضطربة ، وكان عليه أن يعيد النظام أو أن يضع الجميع في طاعة القانون ، وينفذ القواعد التي وضعت في عام ١٨٦١ ، وتهدئة النفوس الثائرة والطوائف المتنافرة ، وكان حياد المتصرف بسبب انه من خارج أهالي الجبل ولا يتبع أحد من طوائفه المتصارعة ، ادى ذلك في النهاية الى استمرار نظام المتصرفية ، الذي امتد حتى الحرب العالمية الاولى، وساعد على ذلك أن داود باشا حمل لقب المشير مما اعطاه سلطة في مستوى حاكم الولايات ، وخضوعه مباشرة للباب العالي ، وانقذ جبل لبنان من تجاوزات الموظفين الاتراك وتعسفهم(٣).

وقد لا نجانب الصواب إذا قلنا، إن داود باشا بما لديه من خبرة وذكاء والجهود المضنية التي بذلها من اجل استقرار جبل لبنان، يعد المؤسس الحقيقي لنظام المتصرفية، فقد تمكن بجهوده وحنكته السياسية أن ينتشل لبنان من الصراع الدموي

الذي عاشه قبل هذه المدة وحاز على ثقة دولته واللبنانيين وأخيرا الراعين لهذا النظام من الدول الكبرى مما جعلهم يمدون له العمل لخمس سنوات إضافية تقديرا لجهوده، وهكذا اثبت داود باشا خلال مدة حكمه بأنه كان (موظفا عثمانيا) اكثر منه (مسيحيا)(٤).

سياسة داود باشا تجاه متصرفية جبل لبنان

بعد الاتفاق المبدئي بين الدول الموقعة على بروتوكول عام ١٨٦١ ،اخذ الصدر الأعظم عالي باشا يفتش عن شخص يتولى هذا المنصب، فوقع اختياره على ناظر التلغراف في العاصمة استانبول، داود براميان لكن بعض الباحثين يؤكدون على أن اختيار داود باشا كان عملا باقتراح الحكومة الفرنسية ، لكن بات من الواضح أن داود باشا كان مهنيا بدرجة لا يمكن مقارنتها بميوله السياسية ثم خادما للدولة العثمانية اكثر من اعتنائه بمصالح أية دولة أخرى، ومتعاونا مع بقية الدول وبدرجة خاصة مع فرنسا وقنصليتها في بيروت اكثر من غيرها من الدول نظرا للنفوذ الواضح الذي تمتعت به القنصلية الفرنسية في جبل لبنان، لذا فقد أيدت هذه الدول الاختيار بالإجماع، طبعا كل حسب مصالحه، وكان كل من عالي باشا وفؤاد باشا قد ساهما بالدرجة الأساس في اختياره لذا فان داود باشا كان (لا يقدم أية خدمة أخرى على خدمة الدولة العثمانية .

وقبيل صدور فرمان تعيينه عام ١٨٦١، طالبت بريطانيا بضرورة سحب القوات الفرنسية من بلاد الشام وبعد المداولات تقرر مغادرتها في ٤ حزيران عام ١٨٦١، وبعد ذلك بستة أيام أي في العاشر من حزيران صدر فرمان تعيين داود باشا حاكما على جبل لبنان، فكان أول مسيحي ينال رتبة الوزارة في الدولة العثمانية (٥).

أدرك داود باشا أن لبنان في هذه المرحلة بحاجة إلى الأمن، وإعادة ترتيب للأوضاع وتطبيق للنظامات المتفق عليها مع الدول الكبرى، لذا فأنه عمد فور وصوله إلى التقرب من اللبنانيين ومعايشة همومهم، فبدأ باستشارة زعماء البلاد لتعيين أعضاء المحاكم والمجالس المنصوص عليها في بروتوكول عام ١٨٦١ واخذ التعرف عليهم ومبادلة الآراء معهم حول مصالح لبنان وبعد أن أنهى استشاراته ألف ثلاثة مجالس(٦):

١- مجلس وكلاء الطوائف: ويتكون من عضو سني واخر ماروني واخر عن الدروز واخر روم كاثوليك وروم ارثوذكس وشيعي فاصبح المجلس مؤلفا من ستة أعضاء يمثلون الطوائف الرئيسة في جبل لبنان ويعدون بمثابة ممثلين عن طوائفهم .

٢- مجلس الإدارة الكبير: الذي ضم في البداية عضوين عن كل طائفة من الطوائف الرئيسة ، لأنه روعيت فيه فضلا عن التنوع الطائفي المكانة والمنزلة الاجتماعية، ومع ذلك كان يراد لهذا المجلس أن تتخذ مهامه بشؤون استشارية .

٣- مجلس المحاكمة الكبير: ويتكون من ستة أعضاء إلى جانبهم وكلاء دعاوى عددهم ستة أيضا وأصبحت رئاسة هذه المحكمة بيد ماروني ومهمته النظر في الدعاوى القضائية المتعلقة بالمتصرفية.

أما بخصوص الأقاليم التي تم تقسيمها إداريا، فقد كانت طيلة حكمه مقسمة إلى ست مديريات جعل على راس كل مديرية (قائمقام)، أو مدير انتقاهم من الأمراء والمشايخ ليستعين بهم على تهدئة الأوضاع وإدارة المناطق التي يملكون فيها نفوذا كبيرا ولتعويض ما فقدوه من مناصب(٧).

وقام داود باشا بتقسيم مالية الجبل إلى (٨):

١- مال الخزينة الذي جعله يشمل الضرائب على الاملاك والأغنام والأملاك الأميرية وقد قام باسترداد بعض الأراضي من ملاكي دروز ووزع قطع صغيرة على فلاحين لتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم.

٢- مال المهملات، شمل مال الأملاك التي أهملت مساحتها، ولم يعد من سبيل لإدخالها مع مال الخزينة وتعداد الماعز والأغنام ورسم الدخان وواردات المطبعة الرسمية.

٣- مال المتفرقة: واطلق على كل ما ورد إلى صندوق المتصرفية من ثمن أدوية أو حطب أو أمتعة عتيقة أو فروق صرف ليرات وغيرها من المواد المحصورة وليست عادية .

لقد رأى المتصرف قبل أن يتجه إلى استانبول لعرض اقتراحاته على اللجنة الدولية، أن نظام عام ١٨٦١ وضع من دبلوماسيين لم يتعمقوا في درس البيئة الاجتماعية

الجبلية دراسة كافية، لذا رأى مثلا أن من الضروري تأجيل إنشاء محاكم الصلح بسبب تعذره الحصول على مئة وثلاثين قاضيا مؤهلين لممارسة تلك الوظيفة ، ومن حيث تنظيم الضرائب ترك أمرها إلى مجلس الإدارة كتدبير مؤقت حالما ينتهي مسح الأراضي وحاول التخفيف من كره الأهالي لفرض الضرائب من خلال إقناعهم بأن ما يجبى من البلاد فهو للبلاد ، وهكذا يمكن إجمال سياسة داود باشا تجاه متصرفية جبل لبنان بمحاولاته استرضاء جميع الطوائف والحرص على التوازن التام في معاملة جميع ممثلي الدول الكبرى الموقعة على البروتوكول (٩).

تعيين يوسف كرم قائمقاما على جزين

أن طموح يوسف كرم دفعه الى الوقوف في مقدمة الذين استنكروا نظام ١٨٦١ ، مما حمل داود باشا على استرضائه ، فعرض عليه عدة مناصب منها رئاسة جيش لبنان ، غير أن يوسف كرم رفض العرض ثم توسط فؤاد باشا* وقبل كرم أن يعيّن قائمقاما لجزين ، ثم استقال وعاد الى اهدن (١٠) .

عين داود باشا يوسف كرم قائمقام على قضاء جزين الواقع في اطراف المنطقة الجنوبية ، بين الدروز ، مرتكبي مذابح الستين عام ١٨٦٠ ، اي منطقة تضعف من نفوذه وتجعله غير منسجما مع ابناء المنطقة، ولقد أراد داود باشا من فؤاد باشا أن يقبل يوسف كرم الوظيفة ، وقد توصلا الى غايتهما وأرادا في الوقت نفسه أن يقضيا على نفوذ يوسف كرم وزعامته في البلاد (١١) .

كانت الحكومة الفرنسية تعلق اماالاً كبيرة على داود باشا ، فحصرت كل قواها لمساندته ، اعتقادا منها أن هذا الرجل الذي ساهمت في اختياره حاكما على لبنان سيخدم مصالحها ويحافظ على النظام الجديد ويعتني بتطبيق قوانينه مواده بكل دقة ونزاهة(١٢) .

وكان الاتراك من وجهتهم يبذلون قصارى جهدهم لقمع كل حركة اضطراب من شأنها أن تعرقل سير نظام لبنان الجديد في البلاد ، حتى يقطعوا كل تدخل اوربي بشؤون لبنان ، لذا كان الفرنسيون يتهمون يوسف كرم بانه في موقفه المتصلب ورفضه الوظيفة ، يخدم نفوذ الحكومة التركية ويعمل لفوز سياستها في لبنان ، وكان الاتراك

يتهمون كرم بانه استسلم للفرنسيين ويسير بموجب ارشاداتهم وسياستهم ، فكل من الجانبين ينظر الى كرم بعين الحذر ويلحان عليه بأن يساهم في فرض الترتيبات الجديدة ويساعد على تنفيذ بنودها (١٣).

وبدأت بوادر الازمة بين داود باشا ويوسف كرم منذ فجر نظام المتصرفية ، وبعد انقضاء نحو شهر على استقرار المتصرف في مقر الحكم ، وكانت عودة كرم الى اهدن تنذر بأشد العواقب ، إذ كان شيخ اهدن يعاني من طموحه الجريح ، كما كان يرى أن نجاح داود باشا في عمله يعني القضاء على امتيازات الجبل ، الى جانب القضاء على احلامه ومطامعه في الوصول الى الحكم ، أما أذا اخفق المتصرف خلال الفترة المحددة لتجربة نظام ١٨٦١ ، فأن ذلك ينبئ بالعودة الى الاتجاه الفرنسي باختيار حاكم فرنسي من اهل الجبل ، وهنا تلوح له بارقة أمل لو أنه تمكن بعد ذلك من القضاء على الامير مجيد شهاب ، منافسه القديم ، وذلك يفسر استقالته من منصب قضاء جزين(١٤) .

لقد كان كل من مجيد شهاب ويوسف كرم يرومان باستمرار أن يكونا أمام أعين أنصارهم ، فقبل مجيد تعيينه من قبل داود باشا مديرا على قضائي كسروان ، بينما رفض يوسف كرم هذا الأمر ،إذ وجد نفسه قائمقاما لجزين أصغر القائمقاميات في لبنان، الأمر الذي رأى فيه تعمدا من قبل المتصرف للحط من مقامه، وربما أدرك داود باشا أن تولية يوسف كرم إدارة منطقة قريبة من مسقط رأسه تتيح له فرصة مضاعفة قوته في الجبل، وتزيد من تطلعاته(١٥) .

ومن هنا بدأت بوادر الازمة بين المتصرف داود باشا ويوسف كرم، فما لبث يوسف كرم بعد عودته الى بلدته يناوئ منافسه الأمير مجيد شهاب مدير كسروان ويثير القلاقل من حوله ، وفي الوقت نفسه استكتب انصاره صكا ينيبه عنهم في تقديم الشكاوى ضد الأمير الى المتصرف ومندوبي الدول ومعتمديها ، ثم اجتمع كرم بالمتصرف وعرض عليه شكوى الأهالي وطلب عزل الأمير مجيد شهاب(١٦).

اثارت التعينات في القطاعات الاخرى غضب يوسف كرم ، ليس فقط تعيين الأمير مجيد شهاب على منطقة كسروان الشمالية ، حيث يقيم انصار واقارب يوسف كرم ، بل

ايضا تم تعيين الأمير حسن شهاب قائمقاما على منطقة الكورة ، وكان غريبا عن المنطقة ، ولد مارونيا واعتنق المذهب الارتوذكسي ارضاء لأبناء منطقته، وعين على المتن الأمير مراد ابي اللمع(١٧) .

قوبلت هذه التعينات من يوسف كرم ومؤيديه بالسخط والاحتجاج ولذلك استقال يوسف كرم وقال في مذكرته الى مندوبي الدول في بيروت "عندما دعاني داود باشا لقبول وظيفة قائمقام جزين والتي ينتشر فيها عدد من الدروز، لم يرضى أن ابقي معي سوى عشرة فرسان ، فأدركت عندئذ المخاطر التي كانت تحدق بي في هذه المنطقة ولم ألبث أن استقلت من هذه الوظيفة"(١٨).

غير أن انباء تجمعت لدى داود باشا ، تؤكد أن يوسف كرم ما انفك يثير القلاقل في كسروان منذ عودته ، وخاصة تلك التي قامت في البترون وكان المتصرف على علم بما تكنه نفس كرم من حقد ، وما تخفيه من اطماع ، وما تزخر به من نزعات الى الامساك بالسلطة، فطلب داود محاكمته أو اخراجه من البلاد ، وانتهى الأمر بأن أبحر كرم في صحبة فؤاد باشا الى الاستانة فوصلها في يناير ١٨٦٢، وبذلك أمكن المتصرف ان يتخلص الى حين من خصم خطير وعنيد، غير أن الجزء الشمالي من الجبل استمر على هامش الادارة بعد ابعاد يوسف كرم ، كما استمر اتباع كرم يناوئون مجيد شهاب ، ويحاولون إحداث الاضطراب والقلق في البلاد ، ذلك ان كرم كان على اتصال بأتباعه وخاصة بعد أن وصل الى الاسكندرية ليقيم في مصر الى ما بعد مرور السنوات الثلاث المحددة لتجربة نظام ١٨٦١(١٩) .

يوسف كرم ومحاولته زعزعت حكم داود باشا

استاء يوسف كرم من توزيع المناصب الإدارية بعد تسلم داود باشا المنصب الجديد، ولم يبق بمنصبه الذي أقنعه به فؤاد باشا كقائمقام على جزين، إذ قدم إعفاء من منصبه وكانت حجته في ذلك ما جاء في رسالة بعثها إلى باريس والفاتيكان هي (احتجاجه على كون الحاكم غير لبناني وله صلاحيات مطلقة وجعل القضايا التجارية في محاكم خارج لبنان وخضوع لبنان للباب العالي من ناحية سد العجز المالي) ، وزاد من توتره أن تقرير اللجنة الدولية لم يقر النظام الجديد بصورة دائمية بل جعله مؤقتا

لثلاث سنوات على سبيل التجربة وكانت بعض الأوساط الفرنسية تؤيده وتدعم طموحاته في تولي الحكم في لبنان بحجة (حماية نصارى الشرق) ، وكان على رأس المؤيدين عضو اللجنة الدولية في الشام ومعهم قنصل فرنسا في طرابلس (٢٠).

بعد عودة يوسف كرم الى بلدته اهدن ، ظل الجنرال ديكرو قائد مشاة الحملة الفرنسية يؤيد يوسف كرم ويرى فيه ممثلا لأهداف فرنسا في لبنان ، وساعد على أن يضم يوسف كرم الى الجمعية الفرنسية لحماية نصارى الشرق وفتح اعتمادا لكرم حتى يتمكن من شراء الاسلحة اللازمة لطرد الاتراك من سوريا ولبنان عند سنوح الفرصة (٢١).

اتصل يوسف كرم بداود باشا ، طالبا منه أن يجعل مأموريه يحترمون النظام ويتجنبون المظالم بحق الأهالي ، حيث أن الامير مجيد شهاب يأتي بأعمال انتقامية ضد مواطني كسروان والمطالبة بنقل مجيد شهاب من منطقتهم ورفع كرم تقريرا الى مندوبي الدول الاوربية اعضاء اللجنة الدولية في بيروت جاء فيه : " عندما عين الأمير مجيد شهاب الذي كان الذي كان كاثوليكيا ثم اعتنق الدين الاسلامي ليتمكن من الاقتران بفتاتين مسلمتين ، ثم عاد الى احضان الكنيسة في عام ١٨٦٠ قبل المذابح ، وعندما عين هذا الأمير على منطقة كسروان الشمالية جاء في عدد كبير من اعيان هذه المنطقة يبدون اسفهم من جراء هذا التعيين ، وطلبوا ألي أن اقبل وأساعدهم على الاحتجاج على هذا التعيين ، فاكتفيت في بادئ المر برفض استغاثتهم محاولا تسكين خواطرهم ، غير ان الاعمال الاستبدادية التي كان يرتكبها الأمير مجيد اخذت تعكر صفو الطمأنينة في المنطقة ، فرفعت تقريرا الى داود باشا أوضحت الخطة التي يسلكها الأمير مجيد ، ورجوت منه أن يوصي المير مجيد أن يحترم ترتيبات الجبل، فلم اتلقى جوابا من دولته"(٢٢) .

ويتضح من هذا التقرير أنه كرر تبرير تدخله في شؤون الامير مجيد شهاب وحسن شهاب بناءا عن صك كتبه أعيان منطقة كسروان الذين يعدونها منطقة كرم وليس مجيد شهاب (٢٣) .

واتبع هذا التقرير ايضا تقرير اخر الى مندوبي الدول الاوربية في بيروت يوضح فيه الاعمال الجائرة التي يرتكبها كلا من مجيد وحسن شهاب في منطقة كسروان واسهب

كرم في القاء التهم على القائمقاميتين ، ألا أنه لم يكتفي عن منطقة واحدة أو قضاء واحد أو قضاء واحد ، بل تكلم عن كل كسروان ، أي شمال الجبل المسيحي الذي هو أولى بحكمه ويثير القلاقل والمتاعب للمتصرف الجديد داود باشا ويرفع ذلك الى مندوبي الدول الاوربية في بيروت ، بل أن اتباع يوسف كرم قاموا بطرد بعض اتباع الامير مجيد ، وبالرغم من طلب كرم من مندوبي الدول الاوربية الانصاف والحماية ، ورفع اليهم والى داود باشا عرائض بها مئات التواقيع ، وتصاعدت الاحداث وبدأت بوادر ثورة يتزعمها يوسف كرم ، وكان البطريريك الماروني من مؤيدي يوسف كرم والاحداث الجارية في كسروان ، ويتضح من ذلك من الرسائل المتبادلة بينه وبين البطريريك ويعرض عليه سير احداث الثورة واعتزامه بالذهاب الى مقابلة داود باشا ، كما أن كرم كتب ايضا العرائض والشكاوى الى فؤاد باشا في دمشق يطلعه على الحوادث التي جرت في منطقة كسروان الشمالية (٢٤).

أن البطريرك طلب بإلحاح تدخل القنصل الفرنسي للتوسط بين كرم والمتصرف ، وكان إلحاحه هذا بناء على طلب كرم الذي لبث على طريق جبيل ينتظر جواب القنصل، وكان رد القنصل أنه يجهل تماما الأسباب التي حملت يوسف كرم على الضرب بوعوده له عرض الحائط ، وعلى دعوة الاهالي بخطابات علنية لحمل السلاح، وأنه لا يفهم كيف يمكنه أن يكون واسطة بين أي شخص كان وبين يوسف كرم الذي يتقدم على راس فرقة مسلحة ضد رئيس حكومة شرعية في لبنان قامت ارادة الباب العالي والدول الحامية(٢٥).

ابرق داود باشا الى فؤاد باشا أن كرم يهدده على راس جمهور مسلح وأنه لابد من استدعائه الى بيروت واستجوابه ، ففعل فؤاد باشا بما أوصى به داود باشا ، واتجه كرم الى بيروت مع بعض رجاله لمقابلة فؤاد باشا الذي طلب منه الانقطاع عن العمل السياسي(٢٦) .

أرسل يوسف كرم الامر الذي أرسله فؤاد باشا اليه ليحضر الى بيروت ، الى البطريرك الماروني ، والذي يتضمن حضور فؤاد باشا من دمشق للوقوف على حقائق الأحوال وذلك لظهور بعض المتاعب والحركات المغايرة للقانون من جهة بشرى التابعة

لكسروان ، والذي يحذر فيه يوسف كرم من الاشتراك في هذه الاضطرابات التي تحدث في نفس منطقته(٢٧).

وبينما كان كرم محجوزا في بيروت ، كان داود باشا يجوب المنطقة الشمالية ويلقي القبض على المشايخ الذين تقدموا بشكاوى ضده ، واحدث احتجاز كرم ضجة في الاوساط اللبنانية وفرنسا ، ورأى مؤيدوا كرم إن احتجازه خطر يهدد حريتهم وارسلوا كتاباتهم الى مندوبي الدول وقناصلها معلنين إن توقيف كرم ظلم وإن اعمال داود باشا ومأموريه مخالفة للترتيبات الجديدة التي وضعوها للبنان ، وهكذا اثار يوسف كرم وأصدقاؤه ومؤيديه المتاعب والمشاكل وتصعيد الموقف على مستوى جميع الجهات الداخلية والخارجية محاولا وضع العراقيل في طريق حكم داود باشا(٢٨).

ابعاد يوسف كرم

بعد تصاعد الموقف بين الاوساط اللبنانية والفرنسية من أجل اطلاق سراح يوسف كرم وعودته للجبل ، وبعد محادثات فؤاد باشا مع اللجنة الدولية في بيروت ، مبينا لهم خطورة اجراء التحقيق مع يوسف كرم لمل سيثير المتاعب ويؤدي الى ثورة في كسروان، تمكن فؤاد باشا من اقناع الدول في بيروت بأن التحقيق الذي طلب كرم اجراءه سيكون خطرا وسببا لحصول حوادث هامة نظرا لشخصية كرم ، فوافقوا المندوب التركي على ضرورة ابعاد كرم عن لبنان (٢٩) .

وفي اوائل شهر كانون الثاني ١٨٦٢م نقل كرم من الثكنة العسكرية في بيروت ، وأبعد عن لبنان على ظهر البارجة التركية التي اخذته الى الاستانة بصحبة فؤاد باشا ، وبرغم القلاقل والمتاعب التي اثارها يوسف كرم لداود باشا في لبنان وبالتالي للنظام الجديد، إلا أن يوسف كرم عومل معاملة حسنة في الاستانة عند وصوله اليها، ولم يمض القليل حتى عرض فؤاد باشا على يوسف كرم بطريقة غير مباشرة قبول منصب من المناصب المهمة في الدولة العثمانية معتذرا بعدم كفاءته ، فلو اندمج يوسف كرم في سلك الحكومة التركية بعيدا عن وطنه ، لكان اصبح عبدا للأتراك وفقد الى الأبد نفوذه ومكانته في لبنان ، ولكن يوسف كرم لم يكن اقل دهاء من الأتراك فأدرك الغاية من توظيفه ورفض قبول أي منصب(٣٠) .

وبأبعاد كرم بدأ داود باشا يتفرغ لأعماله لكي يستتب الأمن واستطاع أن يطبق النظام الجديد في الجبل الذي كان مغلقا أمامه وكان قلعة حصينة للموارنة لا يسمحوا بفتح ابوابها للأتراك ، وبدأت اعمال داود باشا التنظيمية الى جميع أنحاء لبنان بقدر المستطاع ، وهكذا تمكن داود باشا من ابعاد خصمه العنيد(٣١) .

حاول يوسف كرم الذهاب الى فرنسا وطلب ذلك ، ولكن كتب السفير الفرنسي في الاستانة أن الباب العالي لا ينظر بارتياح الى سفر كرم الى فرنسا في ذلك الحين تخوفا من تعاون الصحافة الكاثوليكية معه وتنشر لمصلحته وتجعل منه بطلا فتتحرك اهواء ينبغي أن تبقى نائمة لمصالح الجميع ، ولم يرغب يوسف كرم في الاقامة بالاستانة برغم استمراره في تقديم الشكاوى في المتصرف داود باشا الى الباب العالي والسفير الفرنسي حتى يسمح له بالسفر الى فرنسا او بلجيكا ، ولكن رفضت فرنسا ذلك وايضا الاستانة(٣٢) .

وفي اواخر ايلول عام ١٨٦٢ تمكن يوسف كرم بتوسط الحكومة الفرنسية أن ينال من حكومة الباب العالي الأذن بمغادرة الاستانة والذهاب الى مصر والاقامة فيها ، ريثما تنتهي مدة الثلاث سنوات المحددة لولاية داود باشا على لبنان (٣٣) .

إن اتباع داود باشا سياسة اللين والتوفيق في جولته الاولى أتاحت له التعرف على حقيقة تلك المنطقة المارونية التي سيطرت عليها احزاب قوية اهمها حزب الامراء والشيوخ (الارستقراطية) ، وحزب الفلاحين والحزب الاكليريكي الذي اصبح له نفوذاً طاغياً خلال السنوات الاخيرة ، وكان بإمكانه تشكيل جبهة من الشعب ومن الزعامات الاسرية ضد المتصرف الذي في نظرها مجرد حاكم تركي، لذلك عمل داود باشا على استرضاء هذه الاحزاب المارونية التي كانت ترى أن نظامات عام ١٨٦١ ، لم توضع لتلائم مصالحها لأنها الغالبية الساحقة في الجبل ، ولكن عدم فرض سلطته على كسروان جعل قدراته محدودة الى حد كبير لأن دخل الخزينة منها كان له قيمته وايضا امكانياتها البشرية ، ولقد حرص داود باشا ألا يصطدم بالزعامات الشعبية في كسروان، طالما كان هناك أمل الى التفاهم معها(٣٤).

عودة يوسف كرم من المنفى واحتدام الازمة بينه وبين داود باشا (١٨٦٤-١٨٦٦)

بعد ان استعدت الدول الكبرى في مؤتمر الاستانة في ٦ ايلول عام ١٨٦٤ الذي يحضره قنصل فرنسا في بيروت ، على تجديد ولاية داود باشا ، وبعد ان عبر الباب العالي عن تقديره للمتصرف الحالي بمنحه وسام المجيدية من الطبقة الاولى ، انتصر محور داود باشا – فرنسا في تأمين جو ملائم لإعادة انتخاب داود باشا ثانية ، ولكن تأخر صدور القرار ، رغم انتهاء مدة المتصرف ، كان من شانه ان يفسح المجال لتفسيرات شتى وينجم عنه استياء عام ، ويوقف عمل الادارة ، ويعطل جباية الضرائب التي لم تدفع في أي مكان رغم حلول موعدها(٣٥) .

وعلى الرغم من أن مؤتمر السفراء في الاستانة لم يتخذ اي قرار من حيث المبدأ ضد تعيين حاكم من اهل الجبل ، ولكنه عمليا ابعد اللبنانيين عن منصب حاكم الجبل ، واقر تجديد انتداب داود باشا خمس سنوات اخرى ابتدءا من ٩ حزيران ١٨٦٤(٣٦) .

لم تكن مسألة كرم في الحقيقة لتغيب عن ذهن المتصرف ، وكان يعلم ان غريمه الذي قضى سنتين منفيا في مصر بعيدا عن مسرح السياسة يكن له عداء شديدا ، وينتهز الفرص للإيقاع به وخلق المصاعب له ولإدارته، كما شهدت بذلك الحوادث الماضية التي يحرك خيوطها من منفاه، ولكن المتصرف كان يتظاهر بالاعتدال ويعبر دوما عن مقاصده الطيبة ونواياه الحسنة بصدد كرم كي يجعل مسؤولية الأخير كاملة عند الضرورة، ولذلك فقد ابدى رغبته للقنصل للفرنسي قبل مدة أنه يدخر لكرم مديرية شمال كسروان الجديدة التي كان اقترح على مؤتمر الاستانة استحداثها لمصلحة الموارنة(٣٧) .

حرصت السياسة الفرنسية على أن تجري مفاوضات بين قنصل فرنسا في ازمير وبين يوسف كرم الذي وصل اليها مؤخرا بشأن شروط عودته الى الجبل ، إذ ما كان يجب ان يعود كرم الى لبنان كشخص عادي(٣٨).

كتب المسيو اوتري القنصل الفرنسي في بيروت الى زميله الكونت بنتفوليو في أزمير وقال ان الشيخ اذا عاد كشخص عادي فلن يتمكن من ان يضع الدسائس تحاك باسمه، وتلقى تبعيتها عليه ، اما اذا عاد بصفة موظف فأنه يبعد هذه التهمة عن نفسه، ويكون

له السلطة الضرورية لردع المشاغبين من الاهالي، وطلب اوتري جواب كرم الصريح على النقاط الثلاث الآتية بواسطة بنتفوليو(٣٩) :

١- الخشوع التام والعلني للحكومة التي اقامتها اوربا في جبل لبنان ، أي لداود باشا.

٢- القبول بوظيفة قائمقام اقصى الشمال (اهدن وبشرى).

٣- أداء القسم أمام قنصل فرنسا على خدمة الادارة بإخلاص والاذعان لأوامرها الصادرة اليه.

اجاب كرم انه يتعهد بالخضوع للحكومة اللبنانية وبإيتاء داود باشا " حقوق الطاعة التي لم ينكرها عليه مطلقا وبأداء اليمين أمام قنصل فرنسا العام بالخضوع للحكومة وتعليمات المعاهدات وحق خدمة سياسة حكومة الامبراطور بكل اخلاص ، غير أنه لا يمكنه القبول بوظيفته أو صفة اجبارية تفرض عليه دون أن يلزمه القانون بها"(٤٠).

ومهما يكن الأمر فإن الفشل في الوصول الى وفاق بين كرم وسلطات الجبل كان ايذانا بنشوب ازمة حادة تمتحن فيها دعائم الادارة المتصرفية الناشئة ، وتوشك ان تتداعى ، وتشترك فيها جميع طوائف الجبل وبخاصة الاكليروس الماروني، كما تتدمج فيها فرنسا وبريطانيا والاستانة كل بحسب خط سلوكها المعروف ، الأولى لحماية مكسب المتصرفية المسيحية الموحدة ، وحماية استقلال الجبل من الفوضى ، والثانية يدعمها الباب العالي لتحقيق التجزئة التي لم تحظ بموافقة مؤتمر السفراء عام ١٨٦١ ، والتي لن تشهد النور الا باستثارة الاهالي ودفعهم الى الثورة ، ومن ثم ادخال الجيوش العثمانية لضربها ، وفرض التقسيم ، بعد ان يثبت لأوربا فشل تجربة الادارة المسيحية الموحدة في الجبل(٤١) .

نزل يوسف كرم الى بر طرابلس في ١٨ تشرين الثاني ١٨٦٤ ، ومنها تسلل ليلاً الى زغرتا وفي غضون ساعتين كان كرم بين اهله ، وفي ملجأ من تعقيب السلطات . ومن ثم حرر كتابا الى القنصل الفرنسي اوتري أعلمه فيه بعودته الى الوطن ، وطلب الحماية تحت ظل العلم الفرنسي ، والسماح له بحرية التصرف مع المتصرف ، اعتقد اوتري ان يوسف كرم نزل الى اليابسة ليعلن خضوعه للشروط التي فرضت عليه(٤٢) .

أما داود باشا لم يكن أمامه بإزاء هذا الوضع الخطير الا ثلاث سبل (٤٣):

١- يتثمل في تجاهل كرم وإهمال منطقة اقصى الشمال ، غير أن اللجوء الى ذلك كان من شأنه إخلاء السبيل أمام طموح يوسف كرم ، مصدر الاضطرابات والقلاقل التي ربما تؤدي الى استحالة الحكم في الجبل نتيجة اثارة العصبيات المذهبية القديمة.

٢- ويكمن في اللجوء الى القوة المسلحة العثمانية في احتلال زغرتا وكل قرى سفح الجبل ، غير أن ذلك يؤدي الى اثارة النفوس لدى الموارنة ، وربما تأثرت شعبية المتصرف في المناطق المختلفة.

٣- هو فرض الخضوع على يوسف كرم ، على فرض أنه عاد ليعلن حسن نيته وطيب مشاعره تجاه المتصرف ، وهنا يكمن اختبار الاعتماد على صلات داود باشا بالفرنسيين من جهة ، والاكليروس الماروني من جهة اخرى .

وتطورت الاوضاع ، فأصبحت بين امرين : أما أن يفرض المتصرف سيطرته على منطقة القلاقل والاضطرابات في شمال الجبل ، ويقف بحزم في وجه أي زعامة محلية تناوئ سلطته وأما أن ينهار نظام ١٨٦٤ من أساسه ، ذلك أن منطقة كسروان كانت تشكل ثلث المتصرفية(٤٤).

وفي شهر حزيران سنة ١٨٦٥ سافر داود باشا الى الاستانة بعد ان اوعز الى نفر من اعوانه ليحدثوا قلاقل واضطرابات في لبنان اثناء فترة غيابه عنه، فيبلغ صداها الاستانة ويتخذها داود حجة ضد كرم، فعمل هؤلاء برأيه وحصلت حوادث واضطرابات في بعض الانحاء اللبنانية، فاغتنمها داود فرصة سانحة ليعرض على حكومة الباب العالي ان وجود كرم في لبنان من شأنه ان يثير الفتن، وانه لا يستطيع ان يحكم البلاد الا اذا تخلص من كرم فأعطته الدولة فيلقاً من الدراغون وفيلقاً من القوزاق مع قواد وذخائر ومعدات حربية(٤٥) .

ومهما يكن الأمر فقد حرص ، كما يبدو ، كل من داود باشا ويوسف كرم ان يترك لخصمه مسؤولية البدء بالضربة الاولى ، واعلن كرم بأنه يحصر دعواه بأن لا يبقى خارج نطاق القانون والشرع ، وبأن يعيش بسلام في اراضيه ، ولا يقدم الا على ما

يسمح به الدفاع المشروع عن النفس وراح يعلن أنه مع احتفاظه بهذا الموقف المستقل يصرح بأنه لا نية عنده لعرقلة سير الادارة الحكومية(٤٦).

غير أن الأحداث مرت سراعاً ، وكان تجمع العامة حول يوسف كرم ينذر بوقوع البلاد في حرب جديدة ، ولم تلبث الأمور أن تطورت الى تحد من جانب يوسف كرم ورجاله لسلطة المتصرف الذي تحتم عليه أن يواجه الموقف ، وكان أن وقع الصدام المتوقع ورغم الاختلاف حول الظروف التي ادت الى ذلك الصدام ، وأي الجانبين بدأ بتوجيه الضربة الأولى ، فقد كان لابد من انهاء ذلك الوضع الشاذ الذي لم يكن لينتهي بدون وقوع ذلك الصدام ، فلم يكن لداود باشا أن يقبل تمرد كرم على سلطته اكثر من ذلك ، كما كان يتحتم على كرم أن يتحرك برجاله الذين تحمسوا له ، وكان قد طال انتظاره لذلك اليوم الذي تتحقق فيه احلامه حتى ولو عن طريق المغامرة وكان عليه أن يبدأ حتى لا ينفض رجاله من حوله أو يفتر حماسهم له(٤٧).

ففي ليل ٥ – ٦ كانون الثاني عام ١٨٦٦ اصدر داود باشا اوامره الى جيوشه بأطلاق النار على رجال كرم حالما يشاهدونهم، فيشتبك عندئذ الفريقان بالمعركة وتقع المسؤولية على عاتق كرم ويصبح مجرماً امام القانون وامام قنصل فرنسا والبطريرك الماروني، ويتسنى بعدئذ لداود باشا ان يجرد جحافله لمطاردة كرم والقضاء عليه، وهذا الذي حصل(٤٨) .

وفي صباح يوم الاحد ٦ كانون الثاني عام ١٨٦٦ بينما كان رجال كرم يراقبون عن بعد حركات العساكر عند نهر ابراهيم ، اطلق عليهم الجنود النار فقابلهم هؤلاء بالمثل واشتبك الطرفان بمعركة دامية، فخرج كرم ولحق برجاله خوفاً عليهم من غدر العساكر التركية. وكانت المعركة قد اشتدت ، فأوعز كرم الى رفاقه بالابتعاد عن الشواطئ البحرية، فشقوا لهم طريقاً بين العساكر واخذوا ضفة نهر غزير اليمنى وساروا عليها صعودا الى الجهة المقابلة لبلدة غزير، وقد أبلى كرم ورفاقه في هذه المعركة بلاء حسناً (٤٩).

ومنذ ذلك اليوم اشهر داود باشا على يوسف كرم ورفاقه حرباً شعواء واخذت المعارك تتلو المعارك مدة ١٢ شهرا كان خلالها النصر حليف كرم ورفاقه ، وبعد معركة

المعاملتين وغزير انسحب كرم ورجاله الى نهر ابراهيم ومن ثم عادوا الى زغرتا، وقد اعياهم التعب غاضبين من موقعة لم يكونوا لينتظروا وقوعها(٥٠).

عرف كرم بأن الاوامر صدرت الى الجيوش العثمانية بالزحف الى زغرتا، دعا مواطنيه الى اخلاء البلدة والانسحاب الى اهدن، فانسحب النساء والاطفال وحمل الشباب والشيوخ السلاح والتفوا حول زعيمهم مصممين على مرافقته للحياة او للموت (٥١) .

ذهب كرم الى قرية بنشعي يرابط فيها مع رجاله المؤلفين من حوالي ٤٠٠ مقاتل ، وفي ٢١ كانون الثاني ١٨٦٦ دخل القائد امين باشا زغرتا على رأس ٣٥٠٠ جندي نظامي و ٣٠٠ من الدراغون و ٢٠٠ من القوزاق ، ثم وصل اليه القائد الفرنسي الطاب على رأس ٨٠٠ عسكري لبناني ، ثم انضمت اليهما عساكر طرابلس النظامية ، وأقام امين باشا وضباطه وأركان جيشه في دار يوسف كرم في زغرتا ، وفي ٢٥ كانون الثاني غادر امين باشا وجيوشه زغرتا بعد ان احرقوا قسماً من بيوتها(٥٢) .

توسط جماعة من أعيان البلاد والمطران بولس موسى بأمر الصلح ، وتبادل يوسف كرم وأمين باشا المفاوضات الخطية ، بعد ذلك تقرر الاجتماع في دير مار يعقوب كرم سدة في ٢٧ كانون الثاني ١٨٦٦(٥٣).

لبى كرم الدعوة وجاء الى كرسي الدير في صباح ٢٧ كانون الثاني، واظهر للقائد التركي خضوعه للسلطة العادلة ووضع سيفه بين يدي امين باشا دلالة على احترامه السلطة، فاتضح للقائد امين ان كرماً لم يكن متمردا على الحكومة، غير ان هذه المقابلة لم تسفر عن نتيجة لأن داود باشا لم يرضى بأي اتفاق بينه وبين كرم، فأمر امين باشا ان يزحف بجيوشه على كرم والقضاء عليه ، فزحفت العساكر النظامية الى قرية بنشعي وكان عددها من ٧ الى ٨ آلاف جندي ، وما ان اطلت في السهل في اسفل بنشعي حتى أمر كرم رفاقه بالانسحاب الى اعالي القرية والتحصن وراء الصخور ليكونوا آمنين من هجمات العدو(٥٤).

اختفى الثوار ولم يعودوا يظهرون أمام الجيوش النظامية الا نادرا ، وفرار كرم الى اهدن ومنها الى جهة مجهولة ، وفي ٣ آذار ١٨٦٦ ، بدأت وفود القرى تأتي مقدمة

خضوعها ، وفي اليوم التالي دخل حسن باشا اهدن دون أن يطلق طلقة واحدة ، وبدأ أن سلطة داود باشا تستقر بقوة في لبنان الشمالي وإن العساكر بدأت تصم أذنيها عن دعوة كرم الثورية وتضييق ذرعا مخافة ان يداهمها الجنود العثمانيون ، وفي ٧ آذار دخل داود باشا اهدن مع حاشية كبيرة من مشايخ البلاد واعيانها، وأقام ميخائيل كرم – شقيق يوسف كرم – حاكما عليها مع قوة كافية تجعله طاعا فيها، ورأى كرم أن مواطنيه قد سئموا القتال والتشرد وان الحالة تسير من سيئ الى اسوأ ، فاراد أن يكتسب بعض الوقت ويفسح المجال لإصلاح الحال ، بأن حاول من جديد أن يدفع أوربا لتهتم بقضايا الجبل ، ريثما تتجلى الأيام القادمة عن ظروف افضل للنضال ضد المتصرف ، ولذا وجه الى قنصل النمسا في بيروت المسيو ستيفاناللي الذي تربطه بالبطريرك الماروني صداقة وثيقة ، رسالة بتاريخ ٩ آذار ارفق معها عريضة الى داود باشا تتضمن تقديم خضوعه بواسطة القناصل، ويرجو من المتصرف أن يمنحه الرأفة ويضمن شخصه وشرفه واملاكه ، كما يأمل من القناصل ان يؤكدوا هذه الضمانة حتى يستطيع شيخ اهدن ان يعيش في الجبل مطمئنا خاضعا للسلطة ولقوانين لبنان(٥٥) .

<u>نفي يوسف كرم خارج لبنان</u>

في الاجتماع الذي عقدته الهيئة القنصلية في بيروت ألح القنصل النمساوي ستيفاناللي على وجوب قبول مقترحات كرم حرصاً على وجدان أوربا الكاثوليكية وتأثرها من رفض القناصل خضوع كرم ومن ثم عدم البت في قضية الجبل، وحينئذ رد احد القناصل عليه بأن اوربا ليس لها أن تتأثر أو تقلق لأن الأزمة الحالية لا تمس الديانة الا من ناحية غير مباشرة ، وأثبت بالوقائع أن القضية الراهنة سياسية ادارية داخلية تتلخص في أن عددا من "الضالين" يرأسهم شيخ طموح ، ويدفعهم حزب يخشى انتقاص نفوذه ، تسلحوا ضد الحكومة الشرعية ليمنعوها من تنفيذ النظامات الدستورية التي اقرتها الدول الحامية والباب العالي(٥٦) .

اخفقت جهود كرم في لفت نظر الدول الاوربية اليه ، وسدت الهيئة القنصلية الباب أمام عرائضه القادمة ، وبقيت مسألة كرم داخلية بحتة ، وفشلت محاولاته الأخيرة لتحريض السكان على القتال ، ورفض سكان قرى عديدة صراحة ان يستقبلوه معلنين

أن وجوده سيؤدي الى الحرب والدمار، بل انهم قاوموا دخوله بالسلاح الى مناطقهم، وانفض عنه معظم انصاره ، ولم يبق معه سوى اقرب اصدقائه، وعاد الفلاحون الى اعمالهم ، وصرح داود باشا أن تهدئة زغرتا وبشرى واهدن كاملة ، وانه اعلن العفو العام ، ووعد السكان بأن مجلس الإدارة سينظر بعين العطف الى طلباتهم بخصوص الضرائب المتأخرة ويمنحهم المهلة اللازمة ، يفرض سوى دفع ضرائب السنة الجارية . وكان لذلك تأثير ممتاز على الأهالي الذين كانت مسالة الضرائب تؤرقهم وتحفزهم للانضمام الى حركة يوسف كرم (٥٧).

وساد الاعتقاد في الدوائر العثمانية والفرنسية في بيروت والاستانة ، أنه بعد أن دخل الجنود المواقع والنقاط الهامة في كسروان ، فمن المأمول تحمل عمليات التطويق التي يقوم بها الجنود ، كرما على مغادرة البلاد خلسة ، لاسيما بعد أن نزل البطريرك والمطارنة الى جونيه لمقابلة داود باشا والتعبير عن اخلاصهم واحترامهم له ، وما دار من حديث حول استسلام كرم وضمانة داود باشا حياة كرم لو استسلم له ، ووسائل تسهيل هروبه عند الحاجة وضمانة املاكه (٥٨). وبعد ما تدفق وجوه قوى كسروان والشمال الى جونيه معربين عن خضوعهم لداود باشا وعن مسؤوليتهم في رفض دعاوى كرم وصده، وعن الهدوء وجباية الضرائب ، ومثبتين كل ذلك بالعرائض التي وقعها الوجهاء، وعلى الرغم من أن يوسف كرم لم يخضع ، بل كان يتنقل من بلدة الى اخرى ومن دير الى آخر ، ساعيا لإخفاء اثره عن الجيوش المكلفة بتعقبه ، ومع ذلك فقد سارع داود باشا الى سحب الجيوش العثمانية المتمركزة في الجبل ، وتداول مع حسن باشا في هذا الشأن ، في نفس الوقت الذي حدث فيه اشتباك بين جماعة كرم والجنود العثمانيين على السفح الشرقي لجبل لبنان ، على مقربة من بعلبك ، وقد قوبل قرار داود باشا غير المنتظر بالدهشة من جانب القناصل الذين رأوا ان يوسف كرم لم يخضع بعد ، ولم يقبض عليه ، وتسائلوا عن مبرر سحب الجيوش لأن تفاؤل المتصرف لم يكن تبرره الحوادث(٥٨).

أن من اهم الاسباب التي ساهمت في تعجيل داود باشا لسحب قواته من الجبل هو موقف المشير درويش باشا ، هذا الموقف الذي كان يسوء يوما عن يوم ، بسبب عدم

اقتصار درويش باشا على مهمته العسكرية ، ورغبته في ممارسة العمل السياسي ، فبينما كان داود باشا في جونية يبذل جهده لتهدئة النفوس وتطمينها بالحسنى والاقناع ، ويسعى للحصول على خضوع كرم ، كان درويش باشا يسعى للدخول في مفاوضات مع كرم ، ويقدم له شروطاً تصبح معها شروط داود باشا جديرة بالسخرية ، وتؤدي الى تباعد كرم من متصرف الجبل، واستغنائه عن عفوه وصفحه، وقد وقف داود باشا فجأة على هذا المسعى وتأكد من صحته فقرر بدون تردد أن يطلب جلاء الجيش العثماني من الجبل(٥٩).

أما يوسف كرم فرحب بمفاوضة درويش باشا ، ووجد فيها مبررا لا لعدم استسلامه لخصمه اللدود داود باشا فحسب، بل للإبقاء على حماس انصاره له في قتاله ضد المتصرف ، عن طريق اذاعة نبأ مفاوضة الباب العالي له، ليحط من قيمة داود باشا ويزعم أنه يتصرف من تلقاء نفسه ، ولا يراعي الأوامر الصادرة له من الأستانة ، وبذلك يصون كرم هيبة الجبل ويطيل امد المعارضة ضد الحكومة ، مستفيدا من النزاع الخفي الحاد الذي كان يباعد بين درويش باشا المسلم ، وداود باشا المسيحي ، لمصلحة اسمه في الجبل ونفوذه الذي اخذ ينخفض منذ امد غير قصير ، ويتدهور كلما مضى الوقت ، ولإضرام نار الثورة من جديد في الجبل ، في الوقت الذي يشاء ، فيقضي على خصمه من قبل أن يتحرك درويش باشا لنجدة خصمه داود باشا ، ويضع أوربا أمام الأمر الواقع فيتحقق هدفه النهائي(٦٠) .

أن المفاوضات التي دخل فيها كرم مع درويش باشا وصحبه ، لا لأهميتها في تحليل فشل مساعي المتصرف والقناصل للحصول على تسليم كرم فحسب ، بل لأنها تبرهن على أن الباب العالي لم يكن بعيدا عن تحريك كرم وتضليله بالوعود وقبول خضوعه بتخطي السلطة الشرعية القائمة في الجبل ، وسوء نية صريح يهدف الى اسقاط نظام الحكم القائم في الجبل ، وابداله بنظام القائمقاميتين المحبب الى دوائر الاستانة (٦١) .

صرح داود باشا عندما بلغته انباء تفاقم ثورة كرم أن بقاءه في الحكم اصبح مستحيلا ، فلم يبق امامه الا الاستقالة لأن هذا الوضع الدقيق الذي تزيده الحوادث خطورة ، هو النتيجة الحتمية للمفاوضات وللدسائس التي باشرها درويش باشا في دمشق(٦٢) .

طالب داود باشا دعوة الهيئة القنصلية فورا للاجتماع وابلغ اعضائها أن حركة ثورية قد اندلعت من جديد في مناطق الشمال وأنه يخشى أن تمتد الى المناطق المختلطة ، وأنه يخشى ان يجد نفسه لاحتلال الجبل مجدداً من قبل الجيش العثماني، واضاف المتصرف أن القناصل اذا رأوا أن ابعاد يوسف كرم هو الوسيلة الافضل فهو يعلن استعداده لتسهيل خروجه تحت مسؤوليته الشخصية ، ولمنحه الترخيص بمغادرة سورية الى المكان الذي يوافقه(٦٣) .

وقبل أن يحمل يوسف كرم السلاح الجديد ، ويتجه مع جموعه التي سارت معه طوعا أو كرها ، وقبل أن يصل نبا ثورة كرم الجديدة الى السفير الفرنسي والاستانة ، كان سفير فرنسا الجديد في الاستانة المسيو بوريه يتداول مع عالي باشا بشان خضوع كرم ، ومخاطر وجوده في سوريا التي اشار اليها مرارا القنصل ديز يسار وتأكد منها السفير ، ثم اقتنع بها عالي باشا ووافق على مقترح بوريه بان يعرض هذا على كرم ضيافة فرنسا في الجزائر، وهكذا فقد كتب بوريه الى ديز يسار في اول كانون الثاني ١٨٦٧م ، يطلب منه ان يقترح على كرم الضيافة الفرنسية في الجزائر ، وقد وصل الكتاب الى القنصل في ١٢ كانون الثاني ، وكان يوسف كرم قد اتجه من لبنان الشمالي صوب الجنوب، فلم يرى القنصل في هذه الظروف الخطيرة ان يدخل في مفاوضة مع يوسف كرم دون علم المتصرف، وخارج نطاق القناصل الذين يمثلون الدول الخمس الموقعة على النظامات، ولذلك ابلغ داود باشا جزءا من كتاب بوريه ، وطلب رايه ، لا بل موافقته . وفي نفس الوقت اجتمع القناصل بناء على طلب المتصرف في ١٥ كانون الثاني ، وقرروا متابعة تأييد المتصرف معنويا لتنفيذ نظامات الجبل ، واعلان اتفاقهم معه على أن افضل وسيلة لتهدئة البلاد ، وايقاف اراقة الدماء هي ابعاد يوسف كرم(٦٤) .

غادر كرم بيروت الى مرسيليا مساء يوم ٣١ كانون الثاني ١٨٦٧ ، واتجه كرم من مرسيليا الى الجزائر فوصلها يوم ٢٠ شباط ، وهكذا استسلم كرم ولكن الى سفير فرنسا في الاستانة ، واستطاع ان يزوغ من الخضوع الى داود باشا برغم جميع مساعي هذا

الأخير التي عضدتها الهيئة القنصلية للحفاظ على مهابة الحكم القائم والزام يوسف كرم بطاعة المتصرف (٦٥).

الخاتمة

ان البناء الاداري الجديد الذي بدأ داود باشا بتشييده لم ترسخ أسسه ألا بعد حدوث هزات عنيفة كادت أن تقلبه رأسا على عقب اكثر من مرة ، وكان سببها دوما الصعاب التي ارتبطت بها المتصرفية في كسروان وشمال الجبل ، وأن العطف والتقدير الذي لقيه داود باشا لدى سكان المناطق المختلفة ، ودلائل القبول التي استهل بها في لبنان الجنوبي، كان يقابله نفور وقلة اكتراث وبرود في الاوساط المارونية المتمركزة في كسروان ولبنان الشمالي (٦٦) .

كان يوسف كرم يرى أن العثمانيين سيقضون على امتيازات الجبل تدريجيا لو نجحوا في تنفيذ النظامات ، وكان في قرارة نفسه يرى أن نجاح المتصرف في مهمته قضاء على مستقبله السياسي واطماعه في الحكم ، فالمتصرف سينافسه في الحكم ويحل محله ، ويرى في الوقت نفسه أنه اذا اخفق المتصرف في سنوات التجربة الثلاث اضطر السفراء الى العودة الى المشروع الفرنسي القاضي بتوليه حاكم موطن مسيحي في الجبل(٦٧) .

ان السياسة الاجنبية التي كانت قبل عهد المتصرفية تلعب دورا هاما جدا في احداث الجبل وتحزيب طوائفه ، لم تختلف بعد نشوء نظام المتصرفية اللبنانية ، فاستمرت تلك السياسة تتابع خططها وتحيك دسائسها بواسطة عملائها وانصارها من الزعماء والوجهاء ، ومعلوم أن نظامات الجبل قد صيغت وأقرت باتفاق الدول الكبرى(٦٨) .

وتسجل عودة يوسف كرم من منفاه في الحقيقة مرحلة جديدة وخطيرة من مراحل المسألة اللبنانية وعلى الرغم من ان موقف المتصرف كان يبدو معتدلا ومعقولا ، غير أن هذا الوضع ما كان له أن يدوم ، فلا بد أن يؤدي بحكم الاحداث التي اخذت تتوالى بسرعة الى صدام مع كرم (٦٩).

كان داود باشا كان يرمق بسرور هذه التهدئة التامة التي حظيت بها حكومته في هذا القسم المرهق من الجبل ، ولكنه لم يكن يخفى عليه أنه لم يحصل بعد شخصيا الا

على القليل من ميل الفلاحين له الذين لايزالون يحفظون للمعارضة الكرمية ذكرى اسطورية لمنافسة الألد ، كما لو كان كرم لا يزال بينهم ، فإذا اضفنا الى هذه الكراهية التي يبدو أنها ترسخت في نفوس الموارنة في الشمال ضد المتصرف ، توتر العلاقات بينه وبين ولاية سورية والباب العالي بشان قضية المناطق المحيطة بالجبل ، لأدركنا سر اختفاء داود باشا من مسرح السياسة في الجبل قبل انتهاء مدة حكمه الثانية (٧٠) .

استطاع داود باشا أن يؤسس حكومة في الحبل ، ولكن اضطراره الى استخدام القوة في القضاء على حركة يوسف كرم جعله يترك جرحا في المنطقة لم يندمل الا بعد حل محله متصرف اخر(٧١).

الهوامش

١- احمد طربين، لبنان في عهد المتصرفية الى بداية الانتداب (١٨٦١-١٩٢٠) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٦٨، ص١٧.

٢- مسعود ظاهر ، الجذور التاريخية للمسالة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧-١٨٦١ ،معهد الإنماء العربي ، بيروت، ،١٩٨١، ص٣٨.

٣- احمد طربين ، مصدر سابق ، ص٢١.

٤- عبد العزيز سليمان نوار، تطور لبنان السياسي والاجتماعي منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى أواخر الحكم المصري سنة ١٨٤٠م، في جمال زكريا قاسم: الأزمة اللبنانية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٩.

٥- المصدر نفسه، ص١٧٦.

٦- جواد بولس ، تاريخ لبنان ، ترجمة جورج حاج ، دار النهار للنشر ،بيروت، ١٩٧٢، ص٦٦.

٧- عبد العزيز سليمان نوار ، مصدر سابق، ص٢٤.

٨- حسين كامل، طائفة الدروز تاريخها وعقائدها ، دار المعارف للطباعة،القاهرة، ١٩٦٠، ص١٧٥.

٩- المصدر نفسه ، ص١٧٧.

* محمد فؤاد باشا (١٨١٤- ١٨٦٩) : كان من رجال الدولة والإداريين العثمانيين البارزين، ، وكذلك قيادته خلال الحرب الأهلية في جبل لبنان عام (١٨٦٠) ، بشغل منصب الصدر الأعظم، أي ما يعادل رئيس الوزراء، في مناسبتين بين عامي (١٨٦١) و (١٨٦٦).

١٠- فيليب حتى، لبنان في التاريخ منذ أقدم العصور التاريخية إلى عصرنا الحاضر، ترجمة أنيس فريحة، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٢٧.

١١- جواد بولص ، مصدر سابق ، ص٧١.

١٢- عبد العزيز سليمان نوار، مصدر سابق ، ص١٣.

١٣- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، ١٩٧٦، ص١٠٢.

١٤- فيليب حتي ، مصدر سابق، ص١٣١.

١٥- حيدر الشهابي ، لبنان في عهد الامراء الشهابين ، مطبعة الحكومة اللبنانية ، بيروت ،١٩٣٣، ص٦٢.

١٦- كمال سليمان الصليبي ، تاريخ لبنان الحديث ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٩، ص٥٤.

١٧- حيدر الشهابي ، مصدر سابق، ص٦٤.

١٨- سميليا نسكايا ، الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ترجمة عدنان جاموس ، دار الغرابي ، بيروت ، ١٩٧٣، ص٧٤.

١٩- كمال سليمان الصليبي ، مصدر سابق، ص٥٥.

٢٠- سميليا نسكايا ، مصدر سابق ، ص٧٧.

٢١- لحد خاطر ، عهد المتصرفين في لبنان ١٩١٨- ١٩٦١، مشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٦٧، ص٢٨.

٢٢- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان الحديث ، جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٤، ص٣٨.

٢٣- حيدر الشهابي ، مصدر سابق، ص٦٧.

٢٤- يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت،١٩٦٤، ص٤٧.
٢٥- محمد علي القوزي، الثورات في جبل لبنان من ١٨٤٠ – ١٨٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، ١٩٧٧، ص٦٦.
٢٦- المصدر نفسه ، ص٦٧.
٢٧- فواز طرابلس، تاريخ لبنان الحديث من الامارة الى اتفاق الطائف، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٥.
٢٨- المصدر نفسه ، ص٧٧.
٢٩- مصطفى الخالدي، التبشير والاستعمار في البلاد العربية ، ط٢، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، ١٩٦٤ ، ص٥٨.
٣٠- المصدر نفسه ، ص٦١.
٣١- فواز طرابلس، مصدر سابق، ص٧٧.
٣٢- ستيفن هامسلي، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٨، ص٢٧٥.
٣٣- يوسف الحكيم، مصدر سابق ، ص٥٥.
٣٤- فيليب الخازن ، كسروان عبر التاريخ ، المطبعة التعاونية ، حريصا ، ١٩٧٠، ص٧٨.
٣٥- المصدر نفسه، ص٧٩.
١- عباس ابو صالح، التاريخ السياسي للأمارة الشهابية في جبل لبنان ١٦٩٧-١٨٤٢، دار النهار للنشر، بيروت،١٩٨٤، ص٨٨.
٣٦- جواد بولص ، مصدر سابق، ص٩٨.
٣٧- حسين كامل ، مصدر سابق، ص١٧٧
٣٨- عاطف خليل ، الاسرة النكدية ابان القرن التاسع عشر حتى نهاية عهد المتصرفية، دار التقدمية للنشر،بيروت،١٩٨٩، ص١٤٣.

٣٩- عبد العزيز سليمان نوار، وثائق اساسية في تاريخ لبنان الحديث، مصدر سابق، ص٤١.

٤٠- احمد طربين ، مصدر سابق ، ص١٨.

٤١- فواز طرابلس ، مصدر سابق ، ص٨٩.

٤٢- نسيب نكد ، الامارة الشهابية والاقطاعيون الدروز، دار النهار للنشر ، بيروت،٢٠٠٤ ،ص١٦٢.

٤٣- صالح زهر الدين، التبشير واثره في جبل لبنان، طرابلس،١٩٨٦،ص٨٨.

٤٤- جواد بولص، مصدر سابق ، ص١٧٨.

٤٥- لحد خاطر ، مصدر سابق ، ص ٥٥.

٤٦- محمد عبد الرؤوف سليم، متصرفية لبنان، في: جمال زكريا قاسم، الأزمة اللبنانية البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٣٠.

٤٧- رياض غنام ،المقاطعات اللبنانية في ظل حكم الامير بشير الثاني ونظام القائمقاميتين ١٨٦١-١٧٨٨ ، مكتبة بيسان، بيروت،١٩٨٨، ص١٧٧.

٤٨- عاطف خليل ، مصدر سابق، ص٢٨.

٤٩- احمد طربين ، لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦١ - ١٩٢٠ ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القهرة ، ١٩٦٨، ص٨٢.

٥٠- سميليا نسكايا ، مصدر سابق ، ص ٨٤.

٥١- حيدر الشهابي ، مصدر سابق ٩١.

٥٢- طنوس الشدياق، اخبار الاعيان في جبل لبنان، مكتبة العرفان، بيروت،١٩٥٩،ص١٥٦.

٥٣- ستيفن هامسلي ، مصدر سابق ، ٢٧٨.

٥٤- محمد علي القوزي، مصدر سابق ، ص ٨٥.

٥٥- احمد طربين ، لبنان منذ عهد المتصرفية، مصدر سابق ، ص٨٥.

٥٦- محمد عبد الرؤوف سليم، مصدر سابق ، ص١٣٧.

٥٧- نقولا زياد ، ابعاد التاريخ اللبناني الحديث ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص٨٧.

٥٨- المصدر نفسه ، ص٨٩.

٥٩- احمد طربين ، ازمة الحكم في جبل لبنان ، دار اليقظة ، دمشق ، ص٤١.

٦٠- صالح زهر الدين ، مصدر سابق،ص٩١.

٦١- بطرس ضو ، تاريخ الموارنة الديني والحضاري، دار النهار ، بيروت، ١٩٧٢، ص٦٤.

٦٢- المصدر نفسه ، ص٦٧.

٦٣- محمد عبد الرؤوف سليم ، مصدر سابق، ص١٤١.

٦٤- عبد الكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت،١٥١٦- ١٧٩٨، ط٢، دار اليقظة، دمشق، ١٩٣٤، ص٢٥.

٦٥- احمد طربين ، لبنان منذ عهد المتصرفية، مصدر سابق ، ص٨٩.

٦٦- رياض غنام ، مصدر سابق، ص١٧٩.

٦٧- يوسف خطار ، الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية ، دار الغرابي ، بيروت،١٩٧٤، ص ١٢١.

٦٨- عباس ابو صالح، مصدر سابق، ص٩١.

٦٩- بطرس ضو ، مصدر سابق، ص٧٧.

٧٠- فيليب حتي ، مصدر سابق، ص١٣٣.

٧١- يوسف خطار، مصدر سابق، ص١٢٧..